الأمم المتحدة

A/C.4/66/SR.18

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
23 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة فيفاس (نائبة الرئيسة) ..... (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

ثم: السيدة ميكولسكو (الرئيسة) ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ٤٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-56977 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيدة ميكولسكو (رومانيا)، تولت نائبتها، السيدة فيفاس (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٤٩ من جدول الأعمال: تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/66/292 و A/C.4/66/L.6)

١ - **السيد تيتوف** (الأمين العام المساعد المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات حفظ السلام): تكلم باسم فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، فعرض تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/66/292) الذي يغطي الفترة من آب/أغسطس ٢٠٠٩ إلى تموز/يوليه ٢٠١١. وقال إن التقرير يبرز تأثير الإجراءات المتعلقة بالألغام كما أدمجها فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام في المجالات الخمسة الرئيسية لعمل الأمم المتحدة التي ترد في الفقرة ٢ من التقرير، وذلك عملا بالأهداف الاستراتيجية الأربعة المتضمنة في استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام المعدة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٢ - وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي ١ المتمثل في الحد من الوفيات والإصابات، ذكر المتكلم أن الوفيات والإصابات الناتجة عن الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات سجلت انخفاضا ملحوظا يُعزى إلى الجهود الجماعية لإزالة الألغام والتوعية بمخاطرها التي تبذلها السلطات الوطنية والأمم المتحدة والجهات الشريكة. وكان السودان حالة استثنائية حيث تزايد فيه عدد ضحايا الألغام بنسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٠. ونشأت، إضافة إلى ذلك، تهديدات جديدة بسبب زرع الألغام في مناطق شهدت مؤخرا اندلاع النزاع فيها مثل ليبيا وكوت ديفوار، وهي تهديدات ستستلزم توخي اليقظة واعتماد استجابة سريعة.

٣ - وفيما يتصل بالهدف الاستراتيجي ٢ المتمثل في التخفيف من المخاطر التي تتعرض لها سبل عيش المجتمعات المحلية وتوسيع نطاق حرية الحركة، أضاف المتكلم أن خطوات هامة اتُّخذت في مجال تطهير الأراضي الملوثة بغية استئناف استغلالها العادي كما حدث في كمبوديا على سبيل المثال، إلا أن الافتقار إلى التمويل أو انعدام الأمن أعاقا إحراز تقدم في مناطق أخرى. ومع ذلك، نُفذت في أفغانستان، على سبيل المثال، أنشطة مجتمعية لإزالة الألغام أثبتت فعاليتها في المناطق الشديدة المخاطر مع تعزيزها الاستقرار في الوقت ذاته.

٤ - أما بالنسبة للهدف الاستراتيجي ٣ المتمثل في إدماج احتياجات الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخطط والميزانيات الوطنية، فقد قال المتكلم إن الأمم المتحدة تعمل مع النظراء الوطنيين لتعزيز إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام فيما يعتمدون من خطط وميزانيات للتنمية والتعمير، فيما يعد خطوة أساسية نحو تشجيع الملكية الوطنية وضمان استدامة تلك الإجراءات وإبراز التلازم بين وجود الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات ومعوقات التنمية مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

٥ - وأضاف المتكلم أنه في إطار الهدف الاستراتيجي ٤ المتمثل في تطوير قدرات المؤسسات الوطنية المعنية، عملت الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية المختصة بإزالة الألغام في بلدان شتى، منها جمهورية الكونغو الديمقراطية وسري لانكا، في مسعى إلى بناء القدرات المحلية وضمان الملكية الوطنية لاستراتيجيات الإجراءات المتعلقة بالألغام وأولوياتها. وذكر أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشجع أيضا التعاون فيما بين الدول المتضررة من الألغام من خلال برنامجه للتبادل

في مجال مكافحة الألغام الذي يعزز الحوار فيما بين بلدان الجنوب وييسر تقاسم المعلومات.

٦ - وأردف المتكلم قائلا إن عددا من التطورات الهامة طرأ فيما يتعلق بالصكوك الدولية ذات الصلة. فقد زاد مستوى الوعي الدولي بأخطار الذخائر العنقودية وآثارها غير المقبولة إثر دخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ وبانعقاد المفاوضات لإبرام بروتوكول بشأن الذخائر العنقودية يُلحَق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة). كما أن الروح الريادية التي دللت عليها الدول المتضررة من الألغام وازدياد مشاركتها في اجتماعات الدول الأطراف في مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة يعد اتجاها واعدا. وكل الدول الأعضاء تُشجَّع بطبيعة الحال على أن تصبح أطرافا في تلك المعاهدات.

٧ - واسترسل قائلا إنه في إطار مساعي المنظمة إلى الاضطلاع بعملها بشكل أكثر اتساقا في نطاق منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فإن مجال المسؤولية المتصل بالإجراءات المتعلقة بالألغام، الذي يضم ممثلين عن المنظمة والمنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين، أصبح يدار الآن ضمن مجموعة الحماية العالمية التي يقودها مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتتواصل عملية إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في ولايات حفظ السلام والولايات المتعلقة بالشؤون الإنسانية والإنمائية، وفي هياكل أعم مثل اللجنة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وباتت التقارير المواضيعية المعدة عن طائفة متنوعة من المجالات تشير بشكل متزايد إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٨ - وأضاف المتكلم أن المبادئ التوجيهية الجنسانية لبرامج مكافحة الألغام التي نُقحت في عام ٢٠١٠ تحدد تدابير من شأنها موازنة مشاركة الرجال والنساء في الإجراءات المتعلقة بالألغام بجميع جوانبها. كما أُقِّر في عام ٢٠١٠ معيارا دوليا جديدا للإجراءات المتعلقة بالألغام يتناول التوعية بمخاطر الألغام. وكذلك بُذلت الجهود لضمان الاتساق فيما بين الإجراءات المتعلقة بالألغام وإدارة الذخائر والعمل المتصل بمراقبة الأسلحة الصغيرة في منظومة الأمم المتحدة، مع قيام فريق الأمم المتحدة المعني بمكافحة الألغام بتوفير التوجيه التقني أحيانا.

٩ - ومضى قائلا إن وحدة التفتيش المشتركة أجرت، عملا بقرار الجمعية العامة ٨٤/٦٤، استعراضا أوليا للإجراءات المتعلقة بالألغام المنفذة في المقر وفي عدة بلدان وقطاعات. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي توصيات الوحدة عن سبل تحسين استجابة المنظمة لاحتياجات الدول المتضررة من الألغام.

١٠ - وأضاف أن مشروع القرار الذي تنظر فيه اللجنة يقر بوقوع المسؤولية الرئيسية عن التصدي للإجراءات المتعلقة بالألغام على عاتق الدول، إلا أنه يبرهن أيضا على التزام المجتمع الدولي بدعم ما تقدمه الأمم المتحدة من مساعدة فيما يتعلق بتلك الإجراءات. وقد كان اختطاف الموظفين العاملين على تفكيك الألغام في الصومال مؤخرا أمرا يستحق الإدانة إذ أنهم كانوا يؤدون أشد أنواع العمل الإنساني بسالة وما كان ينبغي أبدا أن يكونوا هدفا للهجمات في أي مكان في العالم.

١١ - **السيد كوس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشحة لعضوية الاتحاد: أيسلندا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا؛ إضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا. وقال إن العامين

الماضيين شهدا إحراز تقدم في مجال الحد من الخسائر البشرية ومنها على وجه الخصوص تلك الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد إلا أن هناك تحديات كبيرة لا تزال ماثلة. ولذلك يجب أن يعمل المجتمع الدولي بدأب على توسيع نطاق القبول باتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد). وأضاف أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بتنفيذ خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤ باعتبارها أساسا متفقا عليه لمكافحة الألغام المضادة للأفراد؛ وأنه من المرتقب أن يصدر الاتحاد قرارا يركز على مساعدة الضحايا وإزالة الألغام وتحقيق عالمية الانضمام للاتفاقية، مع وضع مشاريع تقنية ينفذها مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

١٢ - وأعرب المتكلم عن تصميم الاتحاد الأوروبي على التعاون مع الدول المحتاجة إلى المساعدة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقية، وأعرب أيضا عن تشجيع الاتحاد للدول على اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالألغام أولوية وطنية وإدماجها في سياساتها الإنمائية والتعاونية الأعم بغية المضي قدما بتحقيق الهدف المتمثل في الحد تماما من وقوع الضحايا وكفالة الملكية الوطنية. وانطلاقا من اهتمام الاتحاد الأوروبي بضمان توفير مستوى عال من الدعم للضحايا في جميع أنحاء العالم، فقد قدم ودوله الأعضاء أكثر من بليوني يورو في السنوات العشر الماضية أي ما يقرب من النصف من التبرعات الإجمالية لصالح الإجراءات المتعلقة بالألغام.

١٣ - وقامت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بعرض مشروع القرار المتعلق بتقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/C.4/66/L.6) باسم مقدمي المشروع، فأعربت عن ترحيبها بإدراج اتفاقية الذخائر العنقودية كإطار قانوني مهم للتصدي للتحديات في مجال العمل الإنساني؛ واسترعت الانتباه بوجه خاص إلى الأحكام المنصوص عليها في الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار والفقرة ١١ من المنطوق.

١٤ - **السيد فيدال** (أوروغواي): تكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إلى السوق وهي إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وشيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا، فقال إن الإنجازات المحققة في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد أبرزت الجوانب الإيجابية للإجراءات المتضافرة التي اتخذها المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الجسيمة الماثلة في مجالي العمل الإنساني والتنمية. وأضاف أن اعتماد خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤ كان خطوة محمودة يراد بها تطبيقٌ أتم للاتفاقية، وأن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ملتزمة بالقضاء التام على الألغام المضادة للأفراد لفساد طابعها الذي يميزها عن أغلب الأسلحة الأخرى. وأعرب عن دعم السوق لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى وضع القواعد المنظمة للذخائر العنقودية.

١٥ - واستطرد قائلا إن إزالة الألغام المضادة للأفراد وتدميرها عملا بالاتفاقية كفيل باستئناف النشاط الاقتصادي في المجتمعات المحلية المتضررة، وهو هدف شجعت منظمة الدول الأمريكية تنفيذه على الصعيد الإقليمي كذلك من خلال برنامجها للإجراءات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد لعام ١٩٩١ الذي نص أيضا على تقديم المساعدة الإنسانية إلى الضحايا وتوعية السكان المدنيين بمخاطر الألغام على سبيل الوقاية. أما استراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، فقد نُفذ في إطارها عمل جدير بالثناء يتجاوز إزالة الألغام ليشمل أهدافا أوسع نطاقا من قبيل تعزيز التنمية والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - واسترسل المتكلم قائلا إنه نظرا للطابع المعقد لعملية تدمير الألغام المضادة للأفراد، فقد تضمنت المادة ٥ من الاتفاقية أحكاما تجيز للدول الأطراف أن تطلب تمديدا للمهلة الزمنية المقررة للوفاء بذلك الالتزام؛ وأكد أن تقديم الأوساط المانحة والمجتمع المدني والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية المساعدةَ التقنية والمالية لتلك البلدان أمرٌ بالغ الأهمية.

١٧ - وأضاف أن الوفاء باحتياجات عدد لا يحصى من ضحايا الألغام الأرضية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وتوفير الحماية القانونية أحد أضخم التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ومن شأن تزايد عدد حالات التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري أن يساعد في هذا الصدد. وأكد المتكلم ختاماً أن مأساة كل ضحية من ضحايا الألغام الأرضية تعوق تحقيق مجتمعاتهم المحلية بأسرها الرفاهَ والتنمية وتحول دون تمتعها بالحقوق الواجبة لها، وأنه لا بد من التصدي لها في السياق الأعم لتوفير الخدمات العامة وتعزيز التنمية.

١٨ - **السيد محمد** (السودان): قال إن السودان، بوصفه واحدا من البلدان الأكثر تضررا من الألغام الأرضية، ملتزم التزاما عميقا بإزالتها وتدميرها، وبرفع مستوى الوعي بتلك المشكلة وتقديم المساعدة إلى ضحاياها. وذكر أن البرنامج الوطني والمكثف لإزالة الألغام أحرز بالفعل نجاحا لا بأس به وأن جهود إزالة الألغام وتدميرها لا تزال مستمرة، وذلك من خلال التعاون بين دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنها جمعية الهلال الأحمر السوداني.

١٩ - وأشار المتكلم إلى الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره (A/66/292) ومفادها أن جهاتٍ من غير الدول لا تزال تزرع الألغام في بعض البلدان، فأوضح أن هناك ألغاما خلفها الجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق دون تحديد مواقعها على أي خريطة. وأضاف أن الحكومة السودانية اضطلعت من جانبها بتوفير خرائط لمواقع جميع الألغام المزروعة في منطقة أبيي، وهي تأمل أن تقوم حكومة جنوب السودان أيضا بتوفير خرائط تبين توزيع الألغام التي زرعتها.

٢٠ - ومضى قائلا إن السودان يعكف أيضا على رفع مستوى الوعي بالمشكلة من خلال أنشطة الاتصال المباشر بالجمهور، وذلك عن طريق تدريب المعلمين في الولايات المتضررة وتقديم الدعم لعودة السكان الطوعية إلى المناطق التي تم تطهيرها من جميع الألغام. وقد استفاد ما يقرب من مليوني نسمة، منهم الكثير من النساء، من برامج التوعية، وبدأت الحياة العادية والأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة الإنتاجية تعود إلى المناطق التي أزيلت منها الألغام.

٢١ - وأردف المتكلم قائلا إن السودان كان في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ واحدا من البلدان الستة التي صدّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأضاف أن الحكومة اتخذت خطواتٍ فعالة لتقديم المساعدة إلى ضحايا الألغام. ويشار بوجه خاص إلى تعديل قانون العمل لكي تزيد إلى ٥ في المائة نسبة الوظائف المخصصة للمعاقين في القطاعين الحكومي والخاص. وأكد المتكلم في ختام كلمته أهمية مواصلة المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى بلده في مجالي بناء القدرات ونقل التكنولوجيا لضمان إعادة تأهيل الضحايا وإزالة الألغام وتدميرها.

٢٢ - **السيد بابا عمر نداييه** (السنغال): شدّد على ما للألغام من تكلفة إنسانية واقتصادية باهظة، فقال إن أفريقيا هي القارة التي يوجد بها أكبر عدد من الدول

المتضررة. وأكد ضرورة بذل الجهود المستدامة على الصعد السياسية والمالية والمادية وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وفقا للمادة ٦ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، لمساعدة البلدان المتضررة على البدء في أعمال إزالة الألغام والاستجابة بفعالية لاحتياجات الضحايا.

٢٣ - وأضاف أن انضمام ١٥٦ دولة عضوا إلى الاتفاقية مكّن من قطع شوط لا بأس به في مجال تدمير الألغام، إلا أن بقاء المعاهدة يتوقف على توافر الإرادة السياسية لدى الدول الأطراف للامتثال دون إبطاء للتدابير اللازمة المتعلقة ببناء الثقة والشفافية والرقابة. وأعرب عن ترحيب السنغال بخطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤ المعززة للاتفاقية. وذكر أن السنغال، كسائر الدول الأطراف، حُددت لها مهلة زمنية مدتها عشر سنوات لإزالة جميع الألغام من أراضيها وتدميرها، إلا أنها لم تستكمل بعد تطهير المناطق الملوثة بالألغام فمُددت تلك المهلة الزمنية حتى عام ٢٠١٦. وتحقيقا لتلك الغاية، أقرت الحكومة استراتيجية وطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥ ومبادئ توجيهية تنظم تلك الإجراءات.

٢٤ - **السيد البياتي** (العراق): قال إن حكومة بلده اعتمدت سياسة عامة واضحة تتسم بالتوازن وتبتعد عن النزعة العسكرية، وتؤكد في الوقت ذاته تصميم العراق على أن يكون عاملا من عوامل الاستقرار في الشرق الأوسط. وتحترم تلك السياسة العامة جميع الاتفاقات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح ومنع الانتشار، وتركز على إعادة بناء الهياكل الأساسية في البلد بعد تعرضها لأشد الضرر في أعقاب نزاع دام لسنوات وبفعل سياسات عامة غير مسؤولة اتبعها النظام السابق. وأضاف أن الحروب الأخيرة خلفت أكثر من ١,٣ مليون متر مربع من الأراضي الملوثة بالألغام، مما يجعل أي تنمية اجتماعية - اقتصادية في تلك المناطق أمرا مستحيلا ويحول دون عودة المشردين إلى ديارهم. ولذلك عدّت الحكومة إزالة الألغام ومساعدة الضحايا من أولوياتها القصوى.

٢٥ - واستطرد قائلا إن العراق امتثل لالتزاماته المتعلقة بالإبلاغ بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وتم تدمير جميع المرافق المصنعة للألغام؛ وأجري بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ مسحٌ لأغلب المحافظات استعدادا لإزالة الألغام وذلك بالتعاون مع منظمات غير حكومية، وسيتم مسح باقي المحافظات حسب ما تسمح به الحالة الأمنية حتى يمكن تكوين صورة شاملة لحجم المشكلة. ولم تمنع التحديات إزالة الألغام من مساحة تزيد على ٠٠٠ ٤٤ متر مربع حتى تاريخه. وذكر المتكلم أن وزارة البيئة تضع خططا وطنية لإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وستتقاسم مسؤوليات إزالة الألغام مع وزارة الدفاع بغية الامتثال للاتفاقية على نحو تام.

٢٦ - وأردف قائلا إن البرامج الحكومية لتقديم المساعدة إلى الضحايا تواجه مع ذلك نقص الموارد التقنية والمالية التي لا تتناسب وحجم المشكلة، ويعطلها الافتقار إلى البيانات الدقيقة عن عدد الضحايا. وتشتد لذلك أهمية المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

٢٧ - **السيد بينتادو** (المكسيك): قال إن بلده، وإن لم يكن من الدول التي تكدس الألغام أو تنتجها أو تستخدمها، يعي مع ذلك العواقب الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على استعمالها، ويدرك أن الدول تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن التعامل مع مشكلة الألغام الأرضية وآثارها.

٢٨ - وأضاف أن الصكوك القانونية الدولية الرئيسية التي تنظم الإجراءات المتعلقة بالألغام، ومنها على سبيل المثال اتفاقية الذخائر العنقودية وخطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤، قد اجتذبت المزيد من الموقعين ونطاق عالميتها آخذ

في الاتساع؛ وأن الأهداف الاستراتيجية الأربعة المنصوص عليها في الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام جاري تنفيذها كما أُدمجت الإجراءاتُ المتعلقة بالألغام في برامج حفظ السلام وغيرها من البرامج الإنسانية والإنمائية التي تنفذها الأمم المتحدة.

٢٩ - وأعرب عن إشادة المكسيك بالعمل الدؤوب الذي تضطلع به الحكومات وهيئات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات غير الحكومية والذي يسَّر تحقيق التقدم. بيد أن هناك تحديات ملحة يتعين التغلب عليها قبل أن يتسنى تدمير الألغام والذخائر تدميرا تاما. فقد وردت من منظمات غير حكومية في الآونة الأخيرة معلوماتٌ عن استخدام الذخائر العنقودية في عام ٢٠١١ مما يثير القلق. وتعارض المكسيك، مع النرويج والنمسا، النية الواضحة للبلدان المنتجة والمالكة لذخائر عنقودية الشروع، في إطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، في وضع معايير تختلف عن تلك المنصوص عليها في اتفاقية الذخائر العنقودية. وأضاف أنه من الواجب أن تقف الدول الأعضاء صفا واحدا للدفاع عن روح ومبادئ نزع السلاح والقانون الإنساني الدولي.

٣٠ - وأردف قائلا إن المكسيك تمتلك خبرة كبيرة في مجال إعادة التأهيل الشامل للمعاقين، وهي تعكف على تطوير خدمات لإعادة التأهيل أوسع نطاقا. وخبرة المكسيك في هذا المجال يمكن أن تثبت جدواها كعنصر مكمل لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأضاف أنه من الضروري أيضا توطيد التعاون بين البلدان المتلقية والبلدان المانحة من أجل تلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والأمنية المترتبة على الألغام. وختاما، دعا المتكلم الدول التي لم تصدق بعد على الصكوك الدولية ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام إلى أن تفعل ذلك.

٣١ - **السيد العوضي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده يساوره بالغ القلق إزاء استمرار زرع الألغام في مناطق كثيرة من العالم رغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمنع انتشارها، مما يعرض للخطر صحة حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني والمدنيين عموما ويهدد أرواحهم علاوة على إضراره بالبيئة أشد الضرر وتعويقه التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن آفة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تتطلب استجابة متضامنة من جانب المجتمع الدولي ودعما حقيقيا لأنشطة مكافحة الألغام. وبناء على ذلك، يجب أن تظهر الدول وغيرها من الأطراف المسؤولة عن زرع الألغام الإرادةَ السياسية اللازمة لتعيين المناطق الملوثة وتحديد مواقع الألغام ومن ثم تقليل المخاطر.

٣٢ - واسترسل قائلا إن الإمارات العربية المتحدة تعد من جانبها مساهما رئيسيا في برامج الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي تقدم الدعم أيضا للجهود المبذولة لإزالة الألغام والذخائر العنقودية من جنوب لبنان ولأعمال التعمير المنفذة في ذاك البلد بعد توقف رحى الحرب التي شنتها عليه إسرائيل. وفي هذا السياق، تهيب الإمارات العربية المتحدة بالمجتمع الدولي أن يكفل تقديم إسرائيل خرائط للألغام الأرضية توضح بالتفصيل مواقع الألغام والذخائر غير المنفجرة التي زرعتها في جنوب لبنان حتى تتمكن الحكومة اللبنانية من تطهير تلك المناطق وتنميتها في إطار استراتيجيتها الإنمائية الوطنية.

٣٣ - وذكر المتكلم أن بلده ساهم في السنوات الأربع الماضية بما يقرب من ٢٨ مليون دولار لصالح أعمال إعادة الإعمار والتأهيل في أفغانستان، بما في ذلك التدابير الرامية إلى بناء قدرات ذلك البلد في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، من خلال التوعية بمخاطر الألغام وتقديم البرامج التدريبية لأخصائيي إزالة الألغام. وختاما، أكد المتكلم مجددا دعم وفد بلده للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة وغيرها من

المنظمات الدولية والإقليمية للتصدي لمشكلة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، ودعا إلى تعزيز الدعم الدولي لهذه الجهود وللجهود الرامية إلى إعادة تأهيل الضحايا.

٣٤ - **السيدة كنغ** (أستراليا): قالت إن استراتيجية الإجراءات المتعلقة بالألغام البالغة قيمتها ١٠٠ مليون دولار، والتي أقرتها حكومة بلدها لبرنامج المعونة الأسترالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، زادت مجموع ما قدمته أستراليا من دعم للإجراءات المتعلقة بالألغام منذ عام ١٩٩٧ إلى ما قدره ٢٧٥ مليون دولار. وأستراليا، بوصفها شريكا إنمائيا طويل الأجل للبلدان المتضررة من الألغام في جنوب شرق آسيا، قدمت الدعم لأعمال إزالة الألغام مما يقرب من ١٢ مليون متر من الأراضي الواقعة في لاو وكمبوديا، ويسرت عودة ٢٠ ٠٠٠ نسمة تقريبا من المشردين داخليا إلى ديارهم في سري لانكا. وأضافت المتكلمة أن حكومة بلدها خصصت أيضا ٢٠ مليون دولار تقدَّم على مدى أربع سنوات لدعم الإجراءات الشاملة المتعلقة بالألغام في أفغانستان.

٣٥ - واسترسلت قائلة إن التجارب كشفت عن سبل كفيلة بتعظيم أثر المساعدة المقدمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. فاعتماد نهج طويل الأجل يتسم بالتكامل والشمول إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا يزيل عوائق التنمية الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة، ويرتبط ارتباطا مباشرا بالتقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والملكية الوطنية لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام تزيد، علاوة على ذلك، من فعالية المعونة واستدامتها، وإدماج تلك البرامج في البرامج الإنمائية الوطنية يوسع من أثرها على التنمية. وأضافت أن الدول المتضررة تُشجَّع، انطلاقا من منظور الجهات المانحة، على أن تختار الأسلوبَ الأكثر ملاءمة لإزالة الألغام من بين مجموعة الأساليب الموثوقة والعملية المتوافرة لتيسير الإفراج السريع عن المناطق المشتبه في تلوثها. وقد ثبت علاوة على ذلك أن التمويل المتعدد السنوات يعزز من إمكانية التنبؤ بتوافر الدعم ويزيد من مرونته ويخفف من التكاليف الإدارية. ويذكر أخيرا أن اعتماد نهج للإجراءات المتعلقة بالألغام يراعي المراحل العمرية ونوع الجنس وآراء الأشخاص ذوي الإعاقة وأولئك المتضررين من الألغام يحسن من النواتج التي يستفيد منها الجميع.

٣٦ - وقالت المتكلمة إن ربط احتياجات مكافحة الألغام بالموارد المتاحة أمر عسير. وأستراليا، في إطار مسعاها إلى كفالة الفعالية القصوى للمساعدة التي تقدمها، تطلب إلى البلدان المتضررة من الألغام أن تحدد أولويات الإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار خططها الإنمائية الوطنية على جميع المستويات. وهي تشجع القائمين على الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام على التدليل في تقارير تستند إلى النتائج على الروابط بين الإجراءات المتعلقة بالألغام والأهداف الإنمائية الأعم للمجتمعات المحلية. وأضافت المتكلمة أنه من الضروري أن تستمر البلدان المتضررة في إقامة شراكات جديدة وفي التماس الدعم من مصادر غير تقليدية تشمل المانحين الجدد والقطاع الخاص والمصارف الإنمائية الدولية.

٣٧ - وأشارت إلى الفعالية الشديدة لتنسيق المساعدة على الصعيد الوطني، وهو ما دفع أستراليا إلى دعم برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تتولى العناصر الوطنية إدارتها وتنسيقها. ومن الممكن أيضا إقامة المزيد من الشراكات الاستراتيجية ضمن الأوساط المانحة الدولية، وهي إمكانية ينبغي أن تُدرس. وأضافت أن أستراليا ستواصل تقديم الدعم لأنشطة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وأنها تتطلع إلى صدور نتائج التقييم الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة. وأستراليا نفسها بصدد استعراض استراتيجيتها للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ لضمان فعاليتها.

٣٨ - وذكرت المتكلمة أن حكومة بلدها تشجب الاستعمال المؤسف للذخائر المدمِّرة في كل من ليبيا والصومال والسودان في عام ٢٠١١، وتشيد بالجهات التي عملت على إزالة الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في أكثر من ٧٠ بلدا في ظروف كثيرا ما كانت تشكل خطرا شديدا على الأرواح.

٣٩ - **السيد كيمورا** (اليابان): قال إن حكومة بلده ملتزمة بتشجيع عالمية الانضمام لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، ولا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٤٠ - وأضاف أن اليابان ساهمت منذ عام ١٩٩٨ بما يقرب من ٤٥٠ مليون دولار في مجال تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام لعدد ٤٢ بلدا. وأكد أهمية اعتماد نهج شامل إزاء تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وأهمية تعزيز الملكية الوطنية كذلك. وأضاف أن اليابان تعلق لذلك أهمية كبرى على بناء القدرات في البلدان المتضررة. وهي تقدم الدعم أيضا لعدة خطط للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مثل تلك القائمة بين كمبوديا وكولومبيا، وتؤمن بضرورة تشجيع مثل هذه التبادلات. واليابان، وهي من أشد مؤيدي الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام، أصبحت في عام ٢٠١٠ أكبر المانحين على الإطلاق لصندوق التبرعات الاستئماني التابع للاستراتيجية والمنشأ لتقديم المساعدة في مكافحة الألغام.

٤١ - وأردف المتكلم قائلا إن النتائج النهائية تصبح أكثر إيجابية حين يتم الجمع بين المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. ومن المهم أيضا تنسيق المعونة فيما بين الجهات المانحة. وذكر أن اليابان، على سبيل المثال، أنشأت فرقاً للعمل لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية سعيا منها إلى تيسير التعاون بين مسؤولي السفارات اليابانية ووكالات المعونة في ٨٠ بلدا، وذلك بالتشاور المستمر مع البلدان المستفيدة وسائر الجهات المانحة.

٤٢ - وأضاف أنه من المنتظر أن يسفر الاجتماعُ الحادي عشر المقبل للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد عن تعزيز تنفيذ الاتفاقية والتعجيل باتخاذ تدابير ملموسة من شأنها أن تعمق الأثر الميداني للمساعدة المقدمة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

٤٣ - **السيد تسيمبالیوك** (أوكرانيا): أشاد بالعمل الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال وضع السياسات العامة والتنسيق وأنشطة الدعوة، فقال إن الاستراتيجيات الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام لا بد أن تكفل الاستجابة الفعالة للأولويات في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وإن أنشطة المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام لا بد أن تشجع الملكية الوطنية لضمان الاستدامة. وأضاف أن عدد البلدان المحتاجة إلى مساعدة في ازدياد مطرد، وأن توافر المعونة من المانحين في الوقت المناسب يتسم بأهمية حيوية إذا ما أريد لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام أن تُكلل بالنجاح.

٤٤ - ومضى قائلا إن هدف المجتمع الدولي ينبغي أن يتمثل في حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد أو استخدامها أو تكديسها أو نقلها، إلا أنه من المتعين التماس تحقيق هذا الهدف على نحو تدريجي من خلال توسيع نطاق الانضمام إلى البروتوكول الاختياري المتعلق بحظر أو تقييد استعمال الألغام والأشراك الخداعية والنبائط الأخرى والمرفق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

٤٥ - وأسهب فقال إنه بالرغم من انقضاء أكثر من خمسين عاما منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، لا يزال العمل مستمرا في بلده لإزالة الذخائر غير المنفجرة وإبطال مفعولها. وقد قامت أوكرانيا في السنوات الأخيرة

بتدمير ٤٠٠ ٠٠٠ جهاز متفجر في إطار اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وهي ملتزمة بمواصلة تلك العملية بمساعدة دولية حتى تُتم تدمير جميع مخزوناتها. ونظرا لتمتع أوكرانيا بخبرة واسعة في تكنولوجيا إزالة الألغام وامتلاكها قاعدة لوجستية تمكنها من تدريب المتخصصين المهرة بسرعة، ينشط مهندسو إزالة الألغام الأوكرانيون في جميع أنحاء العالم حيث يعملون وفقا لمعايير الأمم المتحدة وإجراءاتها. وأعرب المتكلم عن استعداد أوكرانيا لتوفير الدعم التقني لبعثات الأمم المتحدة أيضا.

٤٦ - وأضاف أن سلطات البلدان المتضررة من الألغام مسؤولةٌ عن التعامل مع مشكلة الذخائر غير المنفجرة، إلا أنه من المتعين، إذا ما شحت الموارد الوطنية، أن تتصدى الأمم المتحدة للمعاناة والمعوقات الناجمة عن ذلك ضمن إطار إنساني وإنمائي.

٤٧ - **السيد بن عاشور** (ليبيا): قال إن ليبيا، بوصفها بلدا عانى بشدة من آثار الألغام والذخائر غير المنفجرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، مهتمة للغاية بالمساعدة الدولية في مجال إزالة الألغام. وهي تعترف، في هذا السياق، بالمساعدة التي تلقتها الحكومة السابقة من عدد من البلدان الأوروبية في جهودها الرامية إلى إزالة الألغام.

٤٨ - وأضاف أن ليبيا تواجه حاليا تحديا جديدا يتمثل في قيام نظام القذافي، في حربه الأخيرة التي شنها على الشعب الليبي، بزرع مئات الآلاف من الألغام في ازدراء صارخ للقانون الإنساني الدولي. وقد زُرعت تلك الألغام وغيرها من الذخائر غير المنفجرة في مساحات شاسعة من الأراضي الليبية تشمل أراض زراعية ومناطق عمرانية سكنية. وهذه الألغام، التي تعد الأكثر تطورا والأشد فتكا من نوعها، تطرح مشكلة تفوق خطورتها، من حيث العدد والإمكانات التدميرية، الخطر الناجم عما خلفته الحرب العالمية الثانية من متفجرات. ولذلك اعتمدت الحكومة الجديدة إزالةَ الألغام أولويةً من أولوياتها التي تستلزم الحصول على المساعدة من الأمم المتحدة ودول الجوار الصديقة.

٤٩ - وأعرب المتكلم عن تطلع وفد بلده، بناء على ذلك، إلى التعاون الفعال مع الأمم المتحدة بغرض توفير المساعدة التقنية الضرورية لبناء القدرات الوطنية في مجال إزالة الألغام. ويدعو الوفد أيضا إلى مضاعفة الجهود الدولية في هذا المجال، بما في ذلك برامجُ إزالة الألغام المتخصصة والموجهة إلى البلدان الخارجة من نزاعات مسلحة والمساعدةُ في مجال التأهيل البدني للضحايا المعاقين وإعادة إدماجهم اجتماعيا إلى جانب تنفيذ حملات لتوعية السكان عموما بمخاطر الألغام.

٥٠ - وفي الختام، أكد المتكلم مجددا التزام ليبيا بالتعاون مع الجهود المبذولة لإزالة الألغام على الصعيدين الثنائي والدولي في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، وذلك لتطهير العالم من الألغام وغير ذلك من الأسلحة الفتاكة المحرمة دوليا.

٥١ - **السيدة غارسيا لوبيز** (هندوراس): قالت إنه من الضروري أن تتضافر الجهود في سبيل القضاء التام على الاستخدام الوحشي للألغام المضادة للأفراد وخلق ثقافة اتقاء الحوادث إضافة إلى تلبية احتياجات الضحايا. وذكرت أن حكومات المنطقة وضعت في عام ١٩٩٩ برنامج تقديم المساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى وأنشأت بعثة تقديم المساعدة في إزالة الألغام في أمريكا الوسطى، ونجحت في إخلاء المنطقة بكاملها من الألغام بحلول عام ٢٠١٠. وقد أصبحت هندوراس نفسها خالية من الألغام في عام ٢٠٠٣ غير أن الكثير من مواطنيها لا يزال يعاني من آثار تلك الأجهزة المدمرة.

٥٢ - وأضافت أنه من المهم أن يعاد إدماج الناجين من الألغام في المجتمع بشكل تام غير أن جهود التأهيل تتسم

بارتفاع تكاليفها. وتعمل حكومة بلدها عن كثب مع المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا الميدان بغية تلبية احتياجات الضحايا. وأشارت المتكلمة في الختام إلى حدوث تقدم على الصعيد العالمي، إلا أنها أعربت في الوقت ذاته عن الإحباط لاستمرار تشكيل مثل هذه الأجهزة خطرا في مختلف بلدان العالم بل ولاستمرار زرع ألغام جديدة.

٥٣ - **السيد رويز** (كولومبيا): قال إن ٦٨ بلدا على الأقل لا يزال يتهدده وجود ١١٠ ملايين لغم مضاد للأفراد في أراضيه، ومنها كولومبيا التي وقع فيها ١٠ ٠٠٠ شخص ضحية للألغام منذ عام ١٩٩٠ رغم كل ما تبذله من جهد. وأعرب عن إدانة حكومة بلده التامة لاستعمال الألغام المضادة للأفراد. وأضاف أنه تم، تنفيذا للمادة ٥ من اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، تدمير جميع مخزونات الجيش الكولومبي وتطهير كافة المناطق التي زرعت فيها القوات المسلحة الألغام. وقد تمكنت كولومبيا إجمالا من إزالة الألغام من ٤٢٥ ٠٠٠ متر مربع في ١٣ بلدية. بيد أن جهات غير مسؤولة من غير الدول لا تزال تستعمل الألغام في كولومبيا، وينبغي أن تُمارَّس عليها الضغوط الدولية لكي تكف عن ذلك.

٥٤ - وأردف قائلا إن الإجراءات المتعلقة بالألغام التي تنفذها حكومة بلده يتجه تركيزها إلى الأثر الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للألغام المضادة للأفراد وسائر الذخائر غير المنفجرة؛ وإلى العثور على الضحايا ومد يد العون إليهم وقد قُدمت المساعدة الإنسانية إلى نسبة ٦١ في المائة منهم حتى الآن؛ واستكمال الحكومة صياغة المعايير الوطنية الاستراتيجية المتعلقة بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وجاري أيضا تنفيذ حملة وطنية للتوعية بمخاطر الألغام تهدف إلى تثقيف المدنيين. واستطرد فقال إن كل هذه التدابير يسرت إحراز تقدم في مجالات تقديم المساعدة إلى المجتمعات المحلية المتضررة من أجل استعادة الأراضي المنتجة، وتمكين الفلاحين المشردين والمعرضين للخطر من العودة إلى ديارهم، وإعادة بناء الشبكة الوطنية للخدمات العامة، وإعادة تأهيل الضحايا لتمكينهم من الانخراط في المجتمع مرة أخرى.

٥٥ - واسترسل المتكلم قائلا إن بلده استضاف في عام ٢٠٠٩ المؤتمر الاستعراضي الثاني المعني باتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وفيه اعتمد المجتمع الدولي خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤ التي تنص على تدابير جديدة لتدمير المخزونات وإزالة الألغام ومساعدة الضحايا. وأكد أنه من الواجب على جميع البلدان مواصلة تنفيذ الاتفاقية. فالجهود الدولية عنصر جوهري في الإجراءات المتعلقة بالألغام، واستمرار البلدان المانحة في تقديم المساعدة التقنية والمالية يتسم بأهمية بالغة بالنسبة لتمكين البلدان المتضررة من معالجة الضرر الواقع على الضحايا ومجتمعاتهم المحلية.

٥٦ - **السيد أكينو** (بيرو): استعرض أوجه التقدم التي أحرزتها حكومة بلده في مجال إزالة الألغام في العام الماضي، فقال إن بيرو عززت مركزها الوطني للتدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بحيث تمكن من تدريب المزيد من فرق إزالة الألغام منها اثنتان ضمتا أول امرأتين من خريجات المركز. وقامت بيرو بتحديث معاييرها الوطنية لإزالة الألغام وطورت معداتها المخصصة لذلك الغرض وأدخلت العمل باستراتيجية للإزالة اليدوية للألغام باستخدام الآلات والكلاب زادت من الفعالية بنسبة ٢٠٠ في المائة مع حفاظها على الأمن. وأضاف أن بلده تمكن على امتداد العام الماضي من تدمير ما يزيد على ٤ ٠٠٠ لغم أرضي وتطهير حوالي ٣٠ ٠٠٠ متر مربع من الأراضي، كما دمر ما يقرب من ٤ ٠٠٠ جهاز مضاد للأفراد في مبان ملغومة وأكثر من ٥٠٠ جهاز آخر على طول الحدود مع إكوادور.

٥٧ - ومضى قائلا إن المعلومات الواردة عن ضحايا الألغام يقوم بتحديثها بمساعدة دولية المركزُ الوطني للإجراءات

المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد. كما نُفذت حملتان للخدمات الطبية لتقديم العلاج البدني والنفسي للضحايا، وذلك بموازاة مشاريع عديدة لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للضحايا والناجين.

٥٨ - وأردف قائلا إن بيرو وإكوادور تتعاونان تعاونا وثيقا في مجال التدريب على إزالة الألغام وتبادل أفضل الممارسات والمعلومات والخبرات، وذلك لكي تساعد إحداهما الأخرى على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. وقد استضافت بيرو دورة تدريبية عن إزالة الألغام وحلقة عمل عن إدارة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في حين تستضيف إكوادور قريبا حلقة عمل عن إزالة الألغام في الأدغال. وفي سياق تقاسم أفضل الممارسات، تساهم إكوادور بمرافق لوجستية على طول الحدود لتزويد أخصائيي إزالة الألغام البيرويين بالإمدادات، كما قامت بفتح طريق جوي للإجلاء الطبي في تلك المنطقة بدعم من منظمة الدول الأمريكية. وسيتم قريبا تنفيذ برنامج لتقاسم أجهزة الكشف عن الألغام على طول الحدود بين البلدين اللذين سيواصلان تبادل أحدث المعلومات عن مناطق الخطر، مما يزيد من فعالية التخطيط وتخصيص الموارد للإجراءات المتعلقة بالألغام. وقال المتكلم في الختام إن تلك المبادرات تندرج كلها في إطار علاقة أعم تقوم على الثقة المتبادلة والتعاون بين بيرو إكوادور، غير أنها تعتبر أيضا دليلا على حسن استخدام التمويل الوارد من المانحين لخدمة غاية نبيلة هي إزالة الألغام.

٥٩ - **السيدة فوماشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن حكومة بلدها تؤيد بشدة الجهود الدولية الرامية إلى معالجة الشواغل الإنسانية الناجمة عن استخدام الألغام الأرضية والذخائر العنقودية وسائر مخلفات الحرب من المتفجرات. فهذه الجهود تساهم في تحقيق السلام والاستقرار العالميين وفي بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - وأضافت أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها أكثر دول العالم تعرضا للقصف بالقنابل إذا قيس ذلك بنصيب الفرد، لديها ما يقرب من النصف من جميع حالات الإصابة المؤكدة الناجمة عن استخدام الذخائر العنقودية، كما أن مساحة تزيد على النصف من أراضيها تلوثت بالذخائر غير المنفجرة. وقد أدى ذلك إلى إعاقة التنمية الوطنية على نحو هائل طوال أكثر من ٤٥ عاما. وأردفت قائلة إن بلدها اكتسب، بحكم الضرورة، قدرا كبيرا من الخبرات في مجال إزالة القنابل والتوعية بالمخاطر ومساعدة الضحايا على مدى العقدين الماضيين، وكان شاهدا على فعالية التعاون المتعدد الأطراف في التقليل من الخسائر البشرية وتوفير الأمان للمجتمعات المحلية.

٦١ - وذكرت أن اتفاقية الذخائر العنقودية تبعث برسالة واضحة مفادها أن استخدام تلك الأسلحة ذات الأثر العشوائي أمر غير مقبول. وقد استضافت حكومة بلدها الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية الذي تمخض عن إعلان وبرنامج عمل فينتيان للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ومبادئهما التوجيهية الهامة. وأضافت أنه من الواجب على الدول الأطراف الآن أن تحصل على الموارد اللازمة لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، ومن الواجب أيضا تشجيع عالمية الانضمام إلى الاتفاقية والامتثال لقواعدها.

٦٢ - واستطردت المتكلمة قائلة إن بلدها أدمج إزالة الذخائر غير المنفجرة في خطته الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وقد حدد هدفا يتعلق بالإزالة التامة لتلك الذخائر من أراضيه الزراعية بحلول عام ٢٠٢٠ وأنشأ صندوقا استئمانيا لتنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أنه عاكف على تنقيح خطته العشرية لتنفيذ الاتفاقية بإضافة الأهداف والمؤشرات والموارد اللازمة. وأُدرجت بالفعل الذخائر غير المنفجرة ضمن الأولويات الأربع الواردة في البرنامج القطري

لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المزمع تنفيذه في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

٦٣ - وأضافت أن حكومة بلدها تؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في عمليات حفظ السلام والبرامج الإنسانية والعمل الإنساني، وترحب بتنقيح المبادئ التوجيهية الجنسانية لبرامج مكافحة الألغام الهادف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة وصنع القرار وضمان تناسب الأثر. وذكرت أن هناك عددا من النساء يعملن بالفعل في مجال إزالة الألغام في لاو وثمة أفرقة لإزالة الألغام تتكون كلها من النساء. وقالت المتكلمة أخيرا إن المبادئ التوجيهية تعد تطورا هاما بالنسبة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٦٤ - **السيد غومندي** (موزامبيق): قال إنه من الضروري النظر في سبل مساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ومن الأمور الحاسمة بالنسبة لبناء القدرات الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام توافرُ التمويل الدولي والإقليمي الموثوق الذي يمكن التنبؤ به وتوافرُ المعلومات والمساعدة التقنية.

٦٥ - وأضاف أن موزامبيق، منذ تصديقها على الاتفاقية في عام ١٩٩٩، جعلت الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التنمية الوطنية التي تعتمدها للحد من الفقر، وعممت مراعاتها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة وفي جميع عمليات التخطيط على صعيد المقاطعات. وقد أخليت تماما ستون مقاطعة من أصل ١١٤ من الألغام والذخائر غير المنفجرة، ويتوقع البلد تطهير ٩٠ مقاطعة أخرى بحلول نهاية عام ٢٠١١. وأردف المتكلم قائلا إن موزامبيق حصلت على تمديد لمدة خمس سنوات للمهلة الزمنية الممنوحة لها بموجب الاتفاقية لكي تُتم تدمير جميع الألغام، ثم وضعت خطة وطنية جديدة للإجراءات المتعلقة بالألغام أعطيت فيها الأولوية لاستكمال العمل في المقاطعات الحدودية المتبقية التي من شأنها في ظل ظروف أخرى أن تجلب إمكانات كبيرة للتنمية الوطنية. وتنفيذ استراتيجية إزالة الألغام من القطاعات كل على حدة والتحديد الكمي للمخاطر والتكاليف يأتيان بالفعل بنتائج إيجابية، وتعمل الحكومة في الوقت ذاته على إرساء آلية لمنع الحوادث المتعلقة بالألغام من خلال تدريب خبراء إزالة الألغام والإعلان عن مواقع المناطق الملوثة بالألغام.

٦٦ - واسترسل المتكلم قائلا إن مساحة تزيد على ١٠ ملايين متر مربع لا تزال ملوثة بالألغام في موزامبيق وهو ما يشكل تحديا هائلا. إلا أن بلده ملتزم بخطته الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وهو يعول على شركائه الدوليين لمواصلة تقديم الدعم التقني والمالي. ويتمثل هدف موزامبيق، حسبما قال المتكلم ختاما، في إخلاء البلد من الألغام تماما بحلول نهاية عام ٢٠١٣ أي قبل انتهاء المهلة الزمنية المقررة بعام واحد.

٦٧ - **السيد هي يي** (الصين): قال إن حكومة بلده تعلق أهمية كبرى على الشواغل الإنسانية الناجمة عن زرع الألغام الأرضية وتؤيد الصكوك الدولية ذات الصلة. وقد دأبت بتفان على الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول الثاني بصيغته المعدلة المرفق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وهي عضو في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بمقتضى البروتوكول. وأعرب عن تقدير الصين للمبادئ الإنسانية المتضمنة في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتأييدها لمقاصدها، فهي تحضر اجتماعات الدول الأطراف في الاتفاقية كمراقب. وذكر أن الصين لها صلات بالعديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام.

٦٨ - وأضاف المتكلم أنه من المهم تقديم المزيد من المساعدة إلى البلدان العديدة التي تشكل فيها الألغام الأرضية

تهديدا خطيرا يعوق التنمية الاقتصادية والتأهيل الاجتماعي. وينبغي أن يستند التعاون في مجال الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام إلى ثلاثة مبادئ هي: توفير المساعدة في إزالة الألغام على نحو يتناسب مع الظروف والاحتياجات الخاصة للجهات المستفيدة؛ وتعزيز بناء القدرات في البلدان المتضررة من الألغام للتخفيف من اعتمادها على المساعدة الخارجية؛ ودراسة نُهج جديدة ومحسنة للتعاون الدولي في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام لضمان فعاليتها.

٦٩ - ومضى قائلا إن الصين، بوصفها بلدا كان في السابق من البلدان المتضررة من الألغام، تتفهم تماما المشاكل المطروحة، وتنفذ منذ عام ١٩٩٨ برنامجا دوليا لإزالة الألغام على المدى البعيد وبشكل منهجي يقدم المساعدة لنحو ٤٠ بلدا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من خلال توفير التمويل والمعدات والتدريب. وفي عام ٢٠١١، عقدت حكومة بلده دورات تدريبية لأفراد من سري لانكا والسودان وجنوب السودان. وقدمت المساعدة أيضا إلى ضحايا الألغام والذخائر العنقودية في بلدان مثل بيرو وإثيوبيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وقد بينت التجارب أن الأساليب الصينية لإزالة الألغام أساليب آمنة وموثوقة، وأن معدات الإزالة التي تستعملها تتسم بالكفاءة وبالفعالية من حيث التكلفة. وذكر المتكلم ختاما أن الصين ستواصل التعاون عن كثب مع جميع الأطراف وستقدم المزيد من المساهمات من أجل التصدي للشواغل الإنسانية الناجمة عن استعمال الألغام الأرضية.

٧٠ - **السيد رحمونوف** (جمهورية طاجيكستان): قال إن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد قلل من أثر الألغام الأرضية، إلا أن تلك الألغام لا تزال تشكل تهديدا للآلاف في شتى أنحاء العالم. وتتسم المسألة بأهمية شديدة بالنسبة لطاجيكستان التي جعلت إزالة الألغام جزءا حيويا من خططها الإنمائية. فقد أصيب المئات من المدنيين بجراح بسبب الألغام الأرضية التي يتسبب زرعها في فقدان الأراضي القابلة للاستغلال وانخفاض الدخل.

٧١ - وأضاف المتكلم أن حكومة بلده ملتزمة بالتنفيذ التام للاتفاقية، وقد قامت بانتهاء المهلة الزمنية المحددة لها بتدمير جميع مخزونات الألغام المضادة للأفراد الموجودة في أراضيها. بيد أنها طلبت تمديدا لمدة ١٠ سنوات بموجب المادة ٥ من الاتفاقية لتطهير أراضيها من الألغام. ويعمل مركز طاجيكستان للإجراءات المتعلقة بالألغام مع البلدان والمنظمات الدولية المانحة لتطوير القدرات الوطنية فيما يتعلق بتلك الإجراءات في مجالات منها مسح الأراضي وتطهيرها، وعمليات التخلص من الألغام، والمعدات التقنية، ورفع مستوى الوعي وتقديم المساعدة إلى الضحايا؛ ويشجع المركز سائر الأطراف على تزويد طاجيكستان بالمساعدة التي تحتاجها.

٧٢ - وأعرب المتكلم عن تأييد طاجيكستان القوي لإخلاء منطقة وسط آسيا من الألغام. وأشار إلى الحاجة لمزيد من التآزر والدعم العالميين للتوعية بمخاطر الألغام وللإجراءات المتعلقة بها، وذلك بغية إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع.

٧٣ - **السيدة بامارانون** (تايلند): ذكرت أن نحو ٢٥ ٠٠٠ شخص من الضحايا الأبرياء يلقون حتفهم أو يصابون بعاهات بسبب الألغام كل عام. بل إن الاشتباه في تلوث منطقة ما كفيل بحرمان السكان من موارد مجتمعية بالغة الأهمية بالنسبة لسبل كسب الرزق والتنمية، وكثيرا ما يفتقر ضحايا الألغام الأرضية إلى الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية الملائمة. وأضافت أن تقدما قد أحرز مع ذلك على مر السنوات يعزى الفضل في تحقيقه بشكل خاص إلى اعتماد خطة عمل كارتاخينا ٢٠١٠-٢٠١٤، وإنشاء اللجنة الدائمة المعنية بالموارد والتعاون والمساعدة بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واستكمال الاستراتيجية

المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وتتطلع تايلند إلى استضافة الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في الاتفاقية.

٧٤ - وأضافت المتكلمة أن تايلند تبذل قصاراها للمضي قدما بأعمال إزالة الألغام ومساعدة الضحايا والتعاون مع الشركاء المتضررين من الألغام. وقد قدم مركز تايلند للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى الحكومة استراتيجيته المتصلة بتلك الإجراءات لعام ٢٠١٠-٢٠١٤، وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة إلى المركز من خلال مشروع لبناء القدرات. وتعكف الحكومة على استعراض طرائق الإفراج عن الأراضي المطهرة وعلى تنقيح معاييرها الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام وخطتها الرئيسية للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠١١-٢٠١٨، وهي تجري أيضا مسوحا للكشف عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ويتم هذا كله بمساعدة الشركاء الدوليين.

٧٥ - واستطردت المتكلمة قائلة إن تايلند، بوصفها بلدا متضررا من الألغام، تتفهم تماما الشواغل الإنسانية المترتبة على وجود الذخائر غير المنفجرة. وقد أسفرت إجراءاتها الرامية إلى الكشف عن حقول الألغام عن تخفيض كبير في المساحات المشتبه بتلوثها، كما أحرزت بعض التقدم في مجال إزالة الألغام. وأضافت المتكلمة أن الوحدات التايلندية لمكافحة الألغام للأغراض الإنسانية نفذت أنشطة لإزالة الألغام وحملات للتوعية بمخاطرها، كما اضطلعت بعمليات لمساعدة الضحايا على طول الحدود مع كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

٧٦ - وأكدت أن تقديم المساعدة إلى الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام لهما في صميم الإجراءات المتعلقة بالألغام نفس أهمية إزالة الألغام. وتسعى تايلند، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، إلى إعادة إدماج الضحايا في المجتمع بما يحفظ لهم كرامتهم وذلك من خلال توعية الجمهور بمشاكلهم ووضع البرامج المناسبة لتقديم المساعدة إليهم. وهي تعكف حاليا على صياغة خطة رئيسية وطنية لتقديم المساعدة إلى الضحايا. وقد وفرت التدريب أيضا لأكثر من ٩٠ ٠٠٠ من السكان المحليين في الأقاليم المتضررة وقامت بتوعيتهم بمخاطر الألغام.

٧٧ - وذكرت المتكلمة أن التعاون الدولي القائم على تقاسم المسؤولية له أهمية بالغة بالنسبة لنجاح الاتفاقية. فأغلب البلدان المتضررة من الألغام من أقل البلدان نموا، وهي تواجه لذلك عقبات خطيرة تعرقل نجاح الإجراءات المتعلقة بالألغام مما يجعل دعم المانحين أولوية حيوية. وأعربت في الختام عن استعداد تايلند للعمل مع جميع الأطراف وعن تقديرها لكل أنواع المساعدة التقنية والمالية المقدمة.

٧٨ - **السيد شكرابالو** (كرواتيا): قال إن بلده كان من البلدان المتضررة من الألغام منذ حصوله على الاستقلال قبل عشرين عاما مضت، إلا أنه أحرز من التقدم شوطا مكّنه من بناء قدرات محلية لا بأس بها للتصدي للآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على استخدام الألغام. وأضاف أن الإجراءات المتعلقة بالألغام يحتم طابعها المعقد إدراجها في الجهود الإنمائية الحكومية الطويلة الأجل. ولئن كانت الملكية الوطنية عنصرا حاسم الأهمية بالنسبة لتسوية تلك المشكلة، فإن توافر التمويل الموثوق من الدول المانحة في الوقت المناسب أمر لا غنى عنه أيضا. ولا بد أن تقوم البلدان المانحة والمستفيدة على السواء بإدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام كأولوية من أولويات استراتيجياتها الإنمائية.

٧٩ - واستطرد المتكلم فقال إن الدول بحاجة إلى تعزيز نظمها الصحية والاجتماعية لتقديم المساعدة إلى الضحايا والتوعية بمخاطر الألغام، ويتعين عليها توفير فرص التعليم والعمل للضحايا. ومن المهم بشكل خاص مراعاة منظور

حقوق الإنسان بما يتمشى مع المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٠ - وأكد المتكلم أن كرواتيا تدرك ضرورة تقاسم معارفها وخبراتها كدولة متضررة من الألغام مع غيرها من الدول، وهي تتعاون تعاونا إيجابيا في جميع جوانب الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب شرق أوروبا. وأضاف أن المركز الكرواتي للإجراءات المتعلقة بالألغام وفر التدريب لموظفين من المنطقة ومن خارجها، كما أن أجهزة إزالة الألغام الكرواتية ذاع صيتها في شتى أنحاء العالم لكفاءتها وجودتها العالية. وقد أنشأت الحكومة على الصعيد المحلي وكالة وطنية لتقديم المساعدة إلى الضحايا تقوم ضمن عدة أمور بوضع قاعدة بيانات وطنية عن الضحايا. وأعرب المتكلم عن اهتمام كرواتيا بالاستفادة من خبرات غيرها من البلدان في مجال الحماية القانونية لتلك البيانات الشخصية.

٨١ - واسترسل قائلا إن الاجتماع الحادي عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد المزمع عقده في كمبوديا سيهيئ فرصة سانحة لتقييم التقدم المحرز ووضع خطة عمل تهدف إلى التنفيذ الكامل للاتفاقية. فالألغام الأرضية مسألة أمنية وإنمائية وإنسانية لا بد أن تتنبه كل الدول إلى أهميتها وأن تعمل معا لإخلاء العالم من الألغام.

٨٢ - **السيدة كازراجيينيه** (ليتوانيا): قالت إن ليتوانيا طرفٌ في عدد من صكوك القانون الإنساني الدولي ذات الصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، كان آخرها اتفاقية الذخائر العنقودية. وذكرت إن بلدها قدم طوعا تقريرا للشفافية بموجب المادة ٧ من الاتفاقية وهو يأمل أن تتحقق العالمية للاتفاقية. وأشارت إلى أن وضع بروتوكول إضافي عن الذخائر العنقودية يُرفَق بالاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة من شأنه أن يعزز القانون الإنساني الدولي. وأضافت أنه من المهم، ريثما يتم ذلك، التشجيع على تنفيذ البروتوكول الملحق بالاتفاقية والمتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات (البروتوكول الخامس).

٨٣ - ومضت قائلة إن كل دولة طرف مسؤولةٌ عن تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، إلا أن المساعدة المقدمة من أصحاب المصلحة الآخرين لها أهمية حاسمة. وينبغي أن يراعي المانحون الحالة الخاصة لكل بلد من البلدان المستفيدة، وأن يشجعوا الملكية الوطنية من خلال المساعدة على بناء القدرات. وقد تعلمت ليتوانيا من تجاربها أن البلدان المانحة والمستفيدة ينبغي عليها على السواء أن تفي بالتزاماتها القاضية بالتعاون. وأعربت المتكلمة عن تقدير بلدها لكل من يساعد سائر البلدان على تدمير الألغام، ولا سيما بمساعدتها على وضع حلول تقنية غير ضارة بالبيئة. كما أعربت عن الحاجة عموما إلى اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء الإجراءات المتعلقة بالألغام حيث يتعين تضمينها في خطط العمل الإنساني وخطط التنمية، وعن الحاجة أيضا إلى اعتماد نهج والتزام بعيدي المدى. وينبغي أن يُدرج منظور جنساني في البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالأمن والتنمية. ويوفر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات إطارا للعمل، وكذلك فعلت المبادئ التوجيهية الجنسانية المنقحة لبرامج مكافحة الألغام. وأكدت المتكلمة في الختام أن ليتوانيا ستواصل التعاون مع الأوساط المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وتقديم المساعدة إليها، وهي تعتزم المساهمة في صندوق التبرعات الاستئماني التابع للأمم المتحدة والمنشأ لتقديم المساعدة في مكافحة الألغام.

٨٤ - **الرئيسة:** دعت اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.4/66/L.6 بشأن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وأعلنت انضمام أندورا والبوسنة والهرسك وبيلاروس وصربيا وطاجيكستان وكوستاريكا وليختنشتاين والمكسيك إلى مقدمي مشروع القرار، ثم أفادت بأنه من غير

المتوقع أن تترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.

٨٥ - اعتمد مشروع القرار *A/C.4/66/L.6* دون تصويت.

٨٦ - **السيد تيتوف** (الأمين العام المساعد المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات حفظ السلام): قال إنه أحاط علما بضرورة أن يستند العمل في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام على النتائج وأن يتسم بالشمول والفعالية. وذكر أن التقرير المرتقب صدوره عن وحدة التفتيش المشتركة سيعمم داخليا في شهر كانون الأول/ديسمبر، وأنه سيقدم إحاطة عن مضمون التقرير المذكور. وأضاف أن الأسلحة الخفيفة ستظل تشكل تحديا هائلا في السنوات المقبلة مما سيتطلب تركيزا ومثابرة وعملا مستداما وتمويلا يمكن التنبؤ به.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.